الدليل الوطني للتنمية

الجمعية الإقتصادية العمانية

الغلاف الخارجي من تصميم الاستاذ حشر المنذري فكرة التصميم: كتابة كلمة "عمان التي نريد" بخط متميز مصنوع خصيصا لهذه المطبوعة ، فهو خط مرسوم وليس من ضمن الخطوط المنتشرة في برامج الحاسب الآلي وتبرز فكرة "الهدف" من خلال النقطة الحمراء في منتصف حرف الميم في كلمة عمان ، حيث تتضافر كافة الرؤى والتي رمز لها بالدوائر نحو هدف واحد وهي عمان التي نريدها.

عمان التي نريد

الدليل الوطني للتنمية

التاريخ :- ١٢ من جمادي الاولى ١٤٣٤ هـ

الموافق:- ٢٥ مارس ٢٠١٢م

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الجمعية الاقتصادية العمانية	٥
خلفيات الاجندة الوطنية للتنمية	٧
١. مقدمة	٩
٢. ملامح التنمية في السلطنة	٩
٣. الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني ٢٠٢٠	١٠
٤. اربعون عاما من التنمية والتحديات التي تواجه الاقتصاد العماني	١١
٥. الاستفادة من تجارب الآخرين	١٧
٦. مسار جديد للتنمية	١٨
٧. اهداف الدليل الوطني للتنمية	٢١
التنمية البشرية	
التنمية الإجتماعية	
التنمية الاقتصادية	
التنمية المؤسسية	
التنمية البيئية	
٨. محاورالدليل الوطني للتنمية	٢٢
المحور الأول: استغلال عائدات النفط لتحقيق تنمية مستدامة	٢٢
المحور الثاني : التشوهات الهيكلية في سوق العمل العماني	٢٣
المحور الثالث: دور الحكومة والقطاع الخاص في التنمية	٢٤
المحور الرابع: الأمن الإجتماعي	٢٥
المحور الخامس : التنمية والحكم الرشيد	٢٦
المحور السادس: البعد البيئي	٢٧
٩. تحديد نطاق التحديات :	٢٨
١٠. مراحل إعداد الدليل الوطني للتنمية	٢٨
أولا: دراسة تشخيص الموقف الحالى	٢٨
ثانيا: تحديد الغايات والإطار العام للتغيير	٢٩
ثالثا: تحديد الوسائل	٣٠
رابعا: سيناريوهات المستقبل	٣٠
خامسا: مرحلة التنفيذ والمراجعة	٣٠
١١. منهجية العمل	٣١
١٢. الجهات الراعية و الداعمة للمشروع	٣٢
أولا: الدعم المعنوي	٣٢
ثانيا: الدعم الفني	٣٢
ثالثا: الدعم المادي واللوجيستي	٣٢

مجلس ادارة الجمعية الاقتصادية العمانية

(٢٠١٢ – ٢٠١٤م)

الشيخ محمد بن عبدالله بن حمد الحارثي	الرئيس
د. حاتم بن بخيت الشنفري	نائب الرئيس
د. سعيد بن محمد بن احمد الصقري	عضواً
د. محمد بن راشد الجهوري	عضواً
الأستاذ طالب بن عمر البلوشي	عضواً
الأستاذ صالح بن سعيد بن سالم مسن	عضواً
د. عبدالله بن درويش بن عبدالله البلوشي	عضواً

بسم الله الرحمن الرحيم

أكد مؤتمر الجمعية الاقتصادية العمانية السادس «التنمية المستدامة والإنصاف : بين التخطيط والواقع » والذي عقد بتاريخ ١٦ - ١٧ فبراير ٢٠١٣م على الحاجة لصياغة رؤية استراتيجية جديدة للسلطنة تحقق التنمية المستدامة و اوصى المؤتمر بـ **«اعداد دليل وطني للتنمية يمثل رؤية استراتيجية جديدة للسلطنة تتسم بالديناميكية لمواجهة التحديات المستجدة وضمان تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية يكون محورها الأساس «عمان التي نريد » وأن يتم من خلاله تقييم الخطط الحالية وتحديد الخيارات المستقبلية بناءً على معايير ومؤشرات تنموية ذات أهداف محددة قابلة للقياس»**

وبناءً على المطالبات التي وصلت للجمعية من افراد وجهات مختلفة عقب المؤتمر وللتأكيد على أهمية تضافر الجهود لتبني مشروع «عمان التي نريد » ، يسر الجمعية الاقتصادية التقدم بمبادرة « الدليل الوطني للتنمية » الذي يتضمن تصوراتها الأولية لمتطلبات التخطيط لبدائل التنمية وتحقيق التنمية المستدامة.

مجلس ادارة الجمعية الاقتصادية العمانية

التاريخ :- ١٣ من جمادي الاولى ١٤٣٤ هـ

الموافق:- ٢٥ مارس ٢٠١٣م

الدليل الوطني للتنمية

١. مقدمة :

تعرف الاستراتيجية التي يتم صياغاتها ووضعها لرسم وتوجيه الرؤى بين مختلف أطياف المجتمع ب "الدليل الوطني للتنمية" "أو الأجندة الوطنية" وتكون بمثابة خارطة طريق يرسم معالمها في كثير من الدول جهد مشترك بين الحكومة والاكاديميين ورجال الاعمال ومؤسسات المجتمع المدني. ويهدف الدليل الوطني للتنمية إلى توحيد الأهداف المختلفة للمجتمع والرؤى المستقبلية للسيّر بها نحو تحقيق طموحات وآمال المجتمع وهذا من شأنه توحيد الصفوف والقوى المتعددة و تفعيل طاقات المجتمع مما يسهل عملية تحقيق تلك الطموحات والآمال.

وتشير الورقة في البداية الى الملامح الرئيسية للتنمية في السلطنة ثم تتطرق الى تجارب بعض الدول في صياغة رؤى مستقبلية لها. وبعد ذلك تعرف المقصود بالدليل الوطني للتنمية ومحاوره. يلى ذلك تحديد دورالجمعية الاقتصادية العمانية في اعداد الدليل الوطني للتنمية ومنهجية اعداده. بعد ذلك تناقش الورقة بدائل ومنهج الاعداد لدليل التنمية واخيراً، تقترح الورقة الجهات المحتملة لرعاية المشروع.

٢. ملامح التنمية في السلطنة :

لقد كان لاكتشاف خام النفط في باطن أرض السلطنة دورٌ هامٌ في تحول هيكل الانتاج في الاقتصاد الوطني من اقتصاد قائم على الكفاف يعتمد على قطاع الزراعة والأسماك (والذي لم يكن بأي حال يدر مردوداً مادياً ملحوظاً) الى اقتصاد حديث يعتمد على تصدير النفط وتلعب فيه قوى العرض والطلب دوراً أساسياً في تحريك رأس المال وتحديد عمليات الانتاج. وبفضل الموارد النفطية استطاعت السلطنة تحقيق نمو حقيقي للناتج المحلى الاجمالى بمعدل ٤ ٪ سنويا في الفترة ١٩٩٥ – ٢٠١١م١. واستغلت الحكومة الموارد النفطية للانفاق على البنية التحتية الأساسية، مثل بناء الطرق والموانئ والكهرباء وتوفير الخدمات والمرافق العامة مثل الرعاية الصحية والتعليم وغيرها من خلال خطط خمسية توجه عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

---

١ المصدر: بيانات البنك الدولي بالاسعار المثبته للعام ٢٠٠٠م

لقد اتضحت الرؤية منذ بدايات سبعينيات القرن الماضي بأن التحدي الذي يواجه اقتصاد السلطنة المتمثل في الاعتماد على الموارد النفطية يمكن تجاوزه بتنويع مصادر الدخل من خلال تشجيع الاستثمارات في مشاريع الصناعات التحويلية والتعدين ، والزراعة والأسماك ، ومشاريع التصدير بإعتبار أن أهداف التنمية الاخرى بما في ذلك المحافظة على المكتسبات المحققة ، وتنمية الموارد البشرية وتنمية القطاع الخاص ، وتحقيق التنمية المستدامة ، مرتبطة بشكل مباشر بهدف تنويع مصادر الدخل. وسعت الحكومة الى التقليل من الاعتماد على الموارد النفطية والى تنويع مصادر الدخل وذلك لأن الموارد النفطية تعتمد على سعر النفط وحجم انتاجه ، وإذا انخفضت اسعار النفط أو قل انتاجه فإنها ستؤثر وبشكل مباشر على النمو الاقتصادي. كما ان سعر النفط متقلب ، وتقلبات الدخل تؤثر سلبا على اقتصاديات الدول ، والنفط مورد غير متجدد . وقد تصدر هدف تنويع القاعدة الانتاجية بعد ذلك قوائم جميع الخطط الخمسية المتعاقبة منذ الخطة الخمسية الاولى بما في ذلك الخطة الخمسية الحالية الثامنة والرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني - عمان٢٠٢٠م .

٣. الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني ٢٠٢٠ :

بعد عقدين ونصف من الاعتماد شبه المطلق على العوائد النفطية قامت الحكومة بوضع "الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني – عمان ٢٠٢٠م"، معتبرة بأن "الخطة تمثل مفترق الطرق والحد الفاصل بين مرحلتين في غاية الاهمية من مراحل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السلطنة"؛ مرحلة تميزت بوضع "الدعائم الاساسية للتحول الاقتصادي والاجتماعي" من ناحية، ومن ناحية أخرى "بداية الانطلاق نحو آفاق المستقبل اعتمادا على مصادر ذاتية متجددة لتحقيق التنمية المستدامة". وذلك كما جاء في كتاب الخطة الخمسية الخامسة (١٩٩٦- ٢٠٠٠م) ، على أن التوجه التنموي للحكومة يهدف في المقام الأول إلى :-

(١) ضمان استقرار دخل الفرد عند مستوى سنة ١٩٩٥م والبالغ ٢,٧٩٠ ريال عماني للفرد سنويا كحد أدنى والسعي إلى مضاعفته بالقيمة الحقيقية بحلول عام ٢٠٢٠م.

(٢) جعل الخطة الخمسية الخامسة (١٩٩٦م -٢٠٠٠م) مرحلة انتقالية تعمل فيها الحكومة على تحقيق التوازن بين الإيرادات والإستخدامات وصولا الى موازنة الإيرادات والإنفاق في نهاية الخطة.

(٣) تهيئة الظروف اللازمة للإنطلاق الاقتصادي بإستخدام عائدات النفط والغاز لتحقيق التنويع الاقتصادي المستمر والمتجدد وتتحمل مسؤولياتها كاملة تجاه تقديم الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية وتطويرها.

(٤) العمل على تدريب المواطنين العمانيين وتنمية مهارتهم.

(٥) انتهاج سياسات تهدف إلي تعزيز المستوى المعيشي للمواطن العماني.

و اعتمد المرسوم رقم ٩٦/١ ستة محاور لتحقيق هذه الاهداف تتلخص في التالي٢:

١. تنمية الموارد البشرية وتطوير قدرات ومهارات العمانيين لمواكبة التطور التقني وإدارة المتغيرات التي تحدث فيه بكفاءة عالية، وكذلك مواجهة الظروف المحلية والعالمية المتغيرة باستمرار.

٢. تهيئة مناخ اقتصادي كلي مستقر بغية تنمية قطاع خاص قادر على الاستخدام الامثل للموارد البشرية والطبيعية للسلطنة، بأساليب تتسم بالكفاءة والمحافظة على سلامة البيئة.

٣. تشجيع قيام قطاع خاص يتميز بالفاعلية والقدرة على المنافسة وتدعيم الآليات والمؤسسات التي من شأنها أن تعزز الرؤى والإستراتيجيات والسياسات المشتركة بينه وبين الحكومة.

٤. تهيئة الظروف الملائمة لتحقيق التنويع الاقتصادي والعمل على الإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة وللموقع الجغرافي المتميز للسلطنة.

٥. تعزيز المستوى المعيشي للمواطن والعمل على تخفيض التباين فيما بين المناطق وفئات الدخل المختلفة وضمان استفادة كافة المواطنين من ثمار عملية التنمية.

٦. المحافظة على المكتسبات التي تحققت خلال الخمسة والعشرين عاما الماضية، والعمل على صيانتها وتطوير واستكمال بعض الخدمات الأساسية الضرورية.

٤. أربعون عاما من التنمية والتحديات التي تواجه الاقتصاد العماني:

كما هو الحال مع الخطط الخمسية المتعاقبة ، فإن من اهم اهداف الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني ٢٠٢٠ هو (استدامة التنمية من خلال تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتوازن المالي والسعى إلى إحداث تغيرات جوهرية واسعة في هيكل الاقتصاد الوطني بغرض تنويع قاعدته الإنتاجية و تعزيز دور القطاع الخاص وتنمية الموارد البشرية) .

٢ انظر (خطة التنمية الخمسية الخامسة)، وزارة الاقتصاد الوطني ، ص ١٦٨

ان المفهوم الحالي للاستدامة في الرؤية المستقبلية العمانية يركز على البعد الاقتصادي كمحور جوهري ، وقد تطرق كذلك إلى بعض جوانب التنمية البشرية، من خلال الاسترشاد بمؤشرات كمية تتمثل في المحاور التالية: التوازن الاقتصادي والنمو؛ وتنمية القطاع الخاص؛ والتنويع الاقتصادي؛ وتنمية الموارد البشرية، وهذا التعريف بحاجة الى إعادة صياغة لينسجم مع مفهوم التنمية المستدامة كما عرفها تقرير التنمية البشرية ٢٠١١م بأنها " توسيع الحريات الحقيقية للذين يعيشون اليوم مع الحرص على عدم المساس بحريات من سيعيشون في المستقبل.٢" حيث ان مفهوم الاستدامة الوارد في الرؤية ٢٠٢٠ يركز على جانب التنمية الاقتصادية في االأساس ولا يغطي بشكل كافِ البعد الاجتماعي والثقافي والسياسي الأوسع كما هو وارد في أدبيات التنمية المستدامة والتي تشمل كذلك البعد البيئي.

بتقييم أداء محاور الاقتصاد العماني وفق مفهوم الاستدامة في الرؤية المستقبلية نجد التالي :-

(١) أداء محور التوازن الاقتصادي الذي يشمل معدلات النمو للناتج المحلي ومؤشرات الاستثمار وميزان المدفوعات والمالية العامة ، مرتبط بشكل مباشر بتقلب أسعار النفط الخام في السوق العالمي ، ولقد مكن ارتفاع أسعار النفط بمعدلات عالية خلال العقد الماضي من تحقيق معظم أهداف التوازان بين النفقات والمصروفات العامة بنهاية العام ٢٠١٠م ، اى قبل عشر سنوات من نهاية فترة الرؤية.

ولكنه من ناحية أخرى تشير الارقام الى زيادة اعتماد الدخل الحكومي على الايرادات النفطية ، حيث زادت مساهمة الايرادات النفطية من ٧٧٪ في العام ١٩٩٥م الى ٨١٪ في العام ٢٠١٠م من اجمالي الايرادات الحكومية ، وهذا يعني أنه لم يتم ايجاد مصادر دخل بديلة عن النفط وهذا بدوره سيؤثر وبشكل مباشر في حالة انخفاض الايرادات النفطية على مقدرة الحكومة على تمويل الانفاق على المشاريع التنموية والنفقات الجارية المتزايدة بوتيرة متسارعة منذ العام ٢٠٠٢م .

(٢) في محور التنويع الاقتصادي الذي يهدف إلى رفع مساهمة القطاعات غير النفطية في إجمالي الناتج المحلي مع نهاية فترة الرؤية نجد ان :-

- هيكل الإنتاج - على الرغم من الدور المتزايد لقطاع الخدمات في الانتاج ومساهمته الكبيرة في الناتج القومي الإجمالي فإنه غير قادر على قيادة النمو

---

٢ انظر «تقرير التنمية البشرية ٢٠١١م « والذى يعده سنوياً برنامج الامم المتحدة الانمائى UNDP

الاقتصادي. فقطاع النفط لا يزال يهيّمن على كافة القطاعات الانتاجية ، وقطاع الخدمات يعتمد بشكل مباشر وغير مباشر على الموارد النفطية. بلغت مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي في العام ٢٠١٠م نسبة ٤٨٪، و قطاع الخدمات ٣٧٪ . وبما إن الخدمات تعتمد بشكل مباشر وغير مباشر على قطاع النفط، كما ان مساهمة الخدمات الحكومية في قطاع الخدمات، والتي تعتمد بشكل كبير على الموارد النفطية، تراوحت ما بين ٣٠٪ الى ٤٨٪ في الفترة ١٩٧٠م – ٢٠١٠م، والخدمات الأخرى مرتبطة بالتجارة الخارجية وليس فيها قيمة مضافة و تعتبر من النفقات الاستهلاكية، وتعتمد بشكل غير مباشر على الايرادات النفطية - تراوحت مساهمة تجارة الجملة والتجزئة وقطاع النقل والاتصالات في القطاع بين ٢٩٪ و ٤٥٪ في نفس الفترة - فان كل ذلك يعني بأن نحو ٨٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي يعتمد بشكل كبير على أداء القطاع النفطي (٤٨٪ نفط + ٣٧٪ خدمات).

- بالرغم من زيادة الأهمية النسبية لقطاع الإنتاج الصناعي الكلي الى ١٠٪ في الناتج المحلي الاجمالي في العام ٢٠١٠م ، إلا أن القطاع غير قادر على ان يحل محل النفط في الوقت الحاضر لا من حيث قيادة النمو الاقتصادي ولا من حيث التصدير أو أن يشكل مصدر دخل أساسي يعادل دخل النفط يرفد الخزينة العامة.

- وفق مؤشر الأهمية النسبية للصادرات النفطية والصادرات غير النفطية من اجمالي الصادرات فان انخفاض قيمة صادرات النفط الخام من ٧٧٪ في العام ١٩٩٥م الى ٥٧٪ في العام ٢٠١٠م أمر جيد ولكنه لا يعني تنوع حقيقي في هيكل الصادرات بعيدا عن الموارد النفطية ، ولا يشكل هذا الانخفاض تغيراً جوهرياً في هيكل الصادرات غير النفطية وفي قدرة الاقتصاد على التصدير الى العالم الخارجي لأن جزءاً كبيراً من الصادرات غير النفطية مرتبط بشكل مباشر وبشكل غير مباشر بالنفط. فبلغت قيمة صادرات المنتجات النفطية ٤٪ في العام ٢٠١٠م من اجمالي الصادرات "غير النفطية" وبلغت قيمة اعادة التصدير ١٤٪، وبلغت قيمة صادرات الغاز الطبيعي المسال ٨٪ في نفس الفترة بينما بلغت الصادرات العمانية المنشأ ١٧٪ فقط. وتتمثل الصادرات العمانية المنشأ في البتروكيماويات ومنتجات الألومونيوم والاسمدة وغيرها. وهذه بدورها تعتمد بشكل كبير على مدخلات النفط والغاز بجانب توظيفها الطاقة

المدعومة. وإذا تم الاخذ في الاعتبار قيمة دعم القطاعات الانتاجية الاخرى ، خاصة دعم الطاقة والخدمات ، فان قدرة القطاعات الانتاجية الاخرى على التصدير ستقل بشكل كبير.

من تحليل ما تحقق في مكونات القطاعات غير النفطية يتضح بأن :-

- قطاعات الإنتاج السلعي القابل للتصدير مثل الزراعة والأسماك والتعدين لم يحقق أداؤها توقعات الرؤية.
- قطاعات الإنتاج الخدمي غير القابل للتصدير مثل النقل والاتصالات والخدمات المالية والخدمات الخاصة تجاوزت أهداف الرؤية في العام ٢٠١٠م.
- إستراتيجية التنويع الاقتصادي المرتكزة على التصدير والمنافسة في السوق العالمي من خلال تطوير القطاعات غير النفطية في إجمالي الناتج المحلي يصعب تحقيقها خلال الفترة المتبقية من الرؤية، وهنا تكمن الحاجه الى مراجعة سياسات وأهداف محور التنويع الاقتصادي.
- لم تنسجم مؤشرات الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي مع سياسة التنويع الاقتصادي التي سعت الى تخفيض هذه النسبة وتوسع دور الحكومة في النشاط الاقتصادي خلال العقد الماضي نتيجة للنمو السريع في المصروفات الحكومية ، ويستبعد تحقيق تقدم في هذين المؤشرين خلال العقد القادم في حالة ثبات أسعار النفط على مستوياتها الحالية حول ١٠٠ دولار للبرميل.
- اختلاف المؤشرات في هذا المحور بين ما تم تحقيقه قبل عقد من زمن إنتهاء الرؤية و أخرى يستبعد أن تتحقق خلال العقد القادم يشير الى عدم انسجام الأهداف في هذا المحور والحاجة إلى مراجعتها لتحقيق الانسجام المطلوب.

(٢) محور تنمية القطاع الخاص المتمثل برفع نسبة مساهمة استثماراته في الناتج المحلي لم ترق إلى أهداف الرؤية ويستبعد تحقيقها مع نهاية الفترة. ولابد من مراجعتها والتركيز على تفعيل سياسات تنمية القطاع الخاص وتعزيز دوره في النمو والمنافسة ، حيث أنه لا يزال يعتمد بشكل كبير على الانفاق الحكومي ؛ الموظف الاساسي للباحثين عن العمل من المواطنين . وتشير الاحصائيات المنشورة في العام ٢٠١٠م الى أن٤٤٪ من القوة العاملة العمانية تعمل في القطاع الحكومي المدني ومعظم الوظائف المتاحة في القطاع الخاص هي وظائف غير ماهرة أو شبه ماهرة ولا يقبل عليها العمانيون.

(٤) محور تنمية الموارد البشرية الوارد في الرؤية يشتمل على قطاعات الصحة والتعليم والعمل. ففي حين تم تجاوز تحقيق أهداف قطاع الصحة (والتى تعتبر متواضعة في الأساس) في عام ٢٠١٠م، فإن أهداف قطاع التعليم وخاصة التعليم العالي وقطاع العمل الخاص لا تتسم بالواقعية وبحاجه إلى مراجعة وتطوير سياسات جديدة أكثر تلمساً لحاجة المرحلة القادمة والتي تهدف إلي تحقيق التنمية المستدامة في السلطنة التي نص عليها المرسوم السلطاني (رقم ٢٠١٢/٣٠) الخاص بإنشاء المجلس الأعلى للتخطيط.

من القراءة الاولية للمؤشرات اعلاه يتضح انه بالرغم من جهود التنمية السابقة لا يزال النشاط الكلي للاقتصاد العماني يعتمد على قطاع النفط ويمكن أيجاز الخصائص الرئيسية للاقتصاد على النحو التالي :

- لا يزال الاقتصاد يعتمد بشكل كبير على أنشطة القطاع النفطي.
- لم يتمكن الاقتصاد من تنويع مصادر الدخل ، كما لم تتمكن الهياكل الانتاجية من الاعتماد على مصادر ذاتية متجددة وقابلة للاستمرار.
- لا يمكن لقطاع الخدمات في هذه المرحلة أن يقود النمو الاقتصادي.
- الصادرات النفطية هي المصدر الاساسي من دخل الاقتصاد من العملة الاجنبية.
- لا يزال القطاع العام يعتمد على عائدات النفط لتمويل الانفاق وبرامج التنمية.
- في الوقت الذي يزداد فيه عدد الباحثين عن فرص عمل من المواطنين يزداد الاعتماد على العمالة الاجنبية في كثير من الانشطة الاقتصادية.
- لم تنجح جهود وسياسات التنمية في الخطط الخمسية وفي الموازنات السنوية – لحد ما- في إيجاد توازن بين انشاء البنى التحتية وتوفير الخدمات الاساسية من جهة وتنمية القطاعات الانتاجية من جهة اخرى.
- لم تتمكن من تحقيق معظم أهداف الرؤية ، إما لقصور بين الاهداف المحددة والمتحققة فعليا واما نتيجة لقصور البناء المنهجي للرؤية.

وبالتالي ، فإن التحدي المتمثل في الاعتماد على النفط لا يمكن تجاوزه بأسلوب المرحلة السابقة من التخطيط ، وبعد ما يزيد على أربعين عاما من محاولات تنويع

مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط ، لا يزال قطاع النفط يسيطر على الناتج المحلي الإجمالي وهيكل الإنتاج الكلي للاقتصاد تبقى العديد من التساؤلات بحاجة الى اجابة :-

- هل يمكن المحافظة على وتيرة النمو الحالية والاستهلاك القائم عندما تقل الموارد النفطية على المدى القصير وعندما تنفد كليا على المدى الطويل؟
- لماذا لم نتمكن من تنويع مصادر الدخل بنجاح ومن تقليل الاعتماد على النفط؟
- لماذا ما زالت الهياكل الانتاجية تعتمد بشكل كبير على نشاط قطاع النفط ؟ وهل الهياكل الانتاجية قادرة على المحافظة على وتيرة نموها في حالة غياب الموارد النفطية ؟
- هل تمكنت الخطط الخمسية والمخصصات المالية في الموازنات السنوية من تحقيق اهدافها وما هي اهم المعوقات التي واجهتها ؟
- هل تمكنت خططنا الخمسية من تحقيق تنمية فعلية ، ام انها لا تحقق سوى نموا اقتصادياً مستمراً ، و ما هو أثر هذا النمو الاقتصادي على الجانب الاجتماعي ورفع مستوى معيشة المواطنين؟
- هل عجزت وصفات الخبراء عن معالجة الحد من استنزاف القطاعات الاقتصادية المختلفة والموازنة العامة للدولة الاموال المتأتية من بيع النفط؟

الإجابة على التساؤلات المطروحة ومعرفة اوجه القصور والخلل وتجاوز المأزق الاقتصادي المحتمل والمحنة القادمة ، في ظل احتياطيات نفطية محدودة ، يتطلب مراجعة برامج التنمية السابقة وأوليات الانفاق الحكومي الانمائي والمتكرر والاستثماري والاستهلاكي والاستفادة من تجارب الدول التي استطاعت ان تحقق انجازات اقتصادية والانتقال باقتصادياتها الى مصاف الدول القابلة للنمو والاستدامة. كما يتطلب الأمر القيام بمقارنات ومراجعات لكفاءة كل برامج التنمية الماضية بما في ذلك : الانفاق على البنية التحتية؛ والانفاق على الخدمات الاجتماعية (الصحة - التعليم - الكهرباء والماء)؛ والانفاق الحكومي المدني الانمائي والمتكرر؛ والانفاق الحكومي غير المدني الانمائي والمتكرر؛ والانفاق على الدراسات والبحوث؛ بجانب الاهتمام بقضايا المساءلة والشفافية؛ والحوكمة؛ والبدائل الاخرى المتاحة.

وإذا حاولنا دراسة وضعنا الحالي سنجد أن الوثائق الخاصة بالرؤية المستقبلية : عمان ٢٠٢٠ تشير الى وجود خلط بين مفهوم الرؤية المستقبلية والأهداف الإستراتيجية والسياسات والبرامج ، كما أنها لم تتضمن تسلسل منهجي بين هذه العناصر. كما أن الاجتهادات الحالية لإيجاد الحلول العاجلة لن يكون بوسعها اصلاح هيكلة الاقتصاد العماني بسبب ضعف منهجية إعداد الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني الحالي والتي لم تتمكن من تحقيق أهم أهدافها ولن تتمكن من مواجهة تحديات المرحلة المقبلة وتوفير أكثر من ٤٠٠,٠٠٠ الف فرصة عمل للمواطنين الباحثين عن عمل وللذين سيدخلون سوق العمل لأول مرة خلال الفترة الممتدة من الان الى سنة ٢٠٢٠ م .

وحتى نجنب أنفسنا الكثير من المشاكل يجب علينا البدء فورا في صياغة رؤية مستقبلية جديدة تحدد المسارات التي يتوجب علينا ان نسلكها بدءا من الخطة الخمسية القادمة ، يكون محورها الاساسي "عمان التي نريد" نقيّم من خلالها ممارساتنا ونحدد خياراتنا المستقبلية ، ونكتشف أين تكمن قدراتنا التنافسية ونعيد النظر في فكرنا التنموي وكيفية ادارة اقتصادنا الوطني والأمر يتطلب تبني نموذج جديد للتنمية يعكس واقع المجتمع العماني وخصوصيته وينبثق عن نتائج النقاشات التي يجب ان تتم بين مختلف شرائح المجتمع بما في ذلك المؤسسات الحكومية والأكاديميين ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني.

٥. الاستفادة من تجارب الآخرين:

لقد شهدت العقود الأخيرة إقبالاً متزايداً من الدول على وضع استراتيجيات وطنية تستشرف آفاق المستقبل. وقد يعزى ذلك إلى إزدياد حدة التنافس بين الدول على الموارد الطبيعية والتقدم التقني والأسواق. ومع ارتفاع درجة عدم اليقين من استمرار أوضاع الدول أو حفاظها على قدراتها التنافسية ، فإنه أصبح من المنطقي أن تسعى كل دولة إلى البحث عن أدوات فعالة تمكنها من مواجهة التحديات المستقبلية. لذلك ، قد ظهرت مبادرات وطنية في بعض الدول تهدف إلى بناء رؤية مستقبلية للدولة تعمل كأداة كاشفة لتحديد معالم للطريق الذي سوف تسلكه الدول في المستقبل، بحيث تستطيع أن تعمل على تعظيم المنافع والفرص والاستعداد للمخاطر والأزمات المحتملة. ومن الأمثلة على الرؤى المستقبلية الوطنية: رؤية ماليزيا ٢٠٢٠م، والكويت ٢٠٢٥م، وإيرلندا ٢٠٣٠م،

ورؤية اليابان ٢٠٢٥م وغيرها . وبالنظر الى تجارب بعض الدول التي صاغت رؤى محددة المعالم لما تطمح وتسعى اليه في المستقبل من أجل تحقيق تنمية مستدامة وقدرة على التنافس العالمي وعلى أسس من العدالة الاجتماعية فأنه يمكن القول بأن جّلها يسعى الى تحقيق ثلاثة أهداف أساسية هي:

١. تنمية اقتصادية مستدامة؛

٢. تنمية وعدل اجتماعي؛

٣. حكم رشيد.

على سبيل المثال، حددت أجندة الاردن والمعروفة بـ "الاجندة الوطنية، الاردن الذي نريد" للفترة ٢٠٠٦م – ٢٠١٥م مرتكزات قائمة على الحكومة والسياسة والاصلاح الاقتصادي و الحقوق والحريات الأساسية بما في ذلك المشاركة في صياغة القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية و الخدمات والبنية التحتية والقطاعات الاقتصادية" لتحقيق تنمية مستدامة واعتبرت الحقوق السياسية جزء لا يتجزأ ومهم ومكمل لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبأن متطلبات تحقيق تنمية مستدامة يجب أن لا تقتصر على البعد الاقتصادي.

في حين حددت البحرين ثلاثة مرتكزات اساسية تقوم عليها رؤيتها الاقتصادية حتى العام ٢٠٣٠م. والمرتكز الأول هو العمل على تحقيق تنمية مستدامة عن طريق تشجيع القطاع الخاص على قيادة النشاط الاقتصادي وتقليل دور الحكومة في قيادة وتحفيز النمو وتنمية الموارد البشرية والتحول الى اقتصاد قائم على المعرفة والتقنية الحديثة. والمرتكز الثاني يدعو الى العمل على زيادة مستوى وقدرة الاقتصاد على المنافسة في الاسواق العالمية بزيادة مهارات وقدرات العمالة الماهرة ورفع كفاءتها وتهيئة المناخ الملائم الذي يشجع الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء. أما المرتكز الثالث فإنه يسعى الى تحقيق العدالة الاجتماعية القائمة على الشفافية والتنافس والتساوي بين كافة أطياف المجتمع في الحقوق والواجبات.

إضافة الى ذلك فإن معرفة تجارب دول مثل سنغافورة أو ماليزيا مفيد ويحتاج الى دراسة تفاصيل برامجها. ولكنه يمكن القول بأن هذه الدول تواجه تحديات تختلف عن تلك التي تواجه دولة مثل السلطنة. على سبيل المثال، تركز سنغافورة جهودها في وضع استراتيجيات اقتصادية تجعلها في مصاف الدول المتقدمة اقتصاديا ولم تعد تستخدم

مؤشرات التنمية الاقتصادية لتقييم أداءها الاقتصادي بل تستخدم بدلا من ذلك مؤشرات أداء القطاع التجاري والإدارة وكفاءة استخدام الموارد والتسويق وغيرها من المؤشرات التي تستخدمها الدول الصناعية الكبرى لتقييم أداء اقتصادياتها والتي تعرف ب (Developed Country Business Profile).

٦. مسار جديد للتنمية:

من خلال النقاش أعلاه تبرز الحاجة الى تحديد مسار التنمية والنموذج الذي يمكن تبنيه لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة بعيدا عن الاعتماد على النفط كمصدردخل أساسي، وقائم على اساس التوزيع العادل للثروات والحكم الرشيد. وهذا يعني اما أن يتم تبني مفهوم التنمية الذي يركز على المحور الاقتصادي فقط وعليه يأخذ مما تم انجازه في السابق ويبني عليه (الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني ٢٠٢٠) او انه يتبنى مفهوماً أكثر شمولية للتنمية ليشمل بالإضافة الى البعد الاقتصادي الأبعاد الإجتماعية والسياسية والبيئية.

ولمواكبة التغيرات التي تمر بها الدول العربية والحراك الشعبي الذي يتطلع الى تحقيق العدل الاجتماعي وتحقيق الرفاه يمكن دراسة البدائل التي تطرحها بعض المنظمات غير الحكومية مثل "شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية" التي حذرت من الاستمرار في النموذج الاقتصادي السابق أو العودة اليه.

ففي دراسة نشرتها الشبكة في ديسمبر ٢٠١٢م والتي ركزت على تونس ومصر، اعتبرت بأن الدول العربية حققت نمواً اقتصادياً جيداً على مدى ثلاثة عقود نتيجة تبني سياسات اقتصادية ليبرالية (السوق الحرة- التحرير الاقتصادى- اعادة الهيكله) ولكن تلك السياسات لم تؤدي الى تحسين مستوى معيشة الناس، بل لقد كان من نتائجها زيادة نسب البطالة والفقر واللامساواة بالرغم من الارتفاع الجيد والمستمر في أداء اقتصاديات الدول العربية. كما ان السياسات الاقتصادية السابقة ادت الى اضعاف القدرات الانتاجية الوطنية ولم تعالج قضايا التوزيع غير العادل للموارد ولم تؤدي الى تمكين الناس وبناء مجتمعات مدنية قائمة على اساس الحقوق واحترام الواجبات.

وعلى المستوى السياسي أصبحت النخبة السياسية الحاكمة داعمة ومكملة للقوى الاقتصادية التي تبنت السياسات النيوليبرالية الاقتصادية وتخلت عن مشروع الدولة الأمر الذي أدى الى إتساع الفجوة بين النخبة السياسية الحاكمة وعامة الناس ولذلك

تحول مشروع النيوليبرالية إلى أداة معززة للممارسات "القمعية واللاديموقراطية القائمة أصلا في المنطقة". .وأبان الثورات العربية التي بدأت بتونس ثم مصر والحراك الشعبي في الدول العربية الأخرى، تحذر الدراسة بأن المشورة التي تقدمها تلك المؤسسات كصندوق النقد الدولي وشقيقه البنك الدولي لا تركز على البرامج التي من شأنها زيادة فرص العمل وخفض الفقر واحترام العملية الديموقراطية.

وتخلص الدراسة الى ضرورة الاستفادة من تطورات الاوضاع العربية والحراك الاجتماعي لتوجيه دفة الاصلاح نحو الاصلاح الدستوري وإصلاح القوانين والإجراءات والفصل بين السلطة التشريعية والقضائية والى ضرورة التصدي للسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تعتبرها مجرد "اعادة التغليف الخطابي" التي تقوم بها المؤسسات الدولية بدلا من طرح سياسات تنموية بديلة وبأن الفرصة مواتية لتبني سياسات اقتصادية كلية نحو تحقيق تنمية مستدامة قائمة على اساس التوزيع العادل للموارد بين كافة أفراد المجتمع.

محليا ، نجد ان الاوضاع قد تغيرت تغيرا جذريا عما كانت عليه عند اعداد الرؤية المستقبلية عمان ٢٠٢٠ ، والغريب ان حراك سنة ٢٠١١م الذي بدأ بمطالبات من قبل مجموعة صغيرة من المواطنين بتحسين اوضاعهم المعيشية قد أدى الى تغييرات جذرية في هيكلية الدولة وطال معظم مؤسساتها ولم يسلم منها أحد سوى المتسببة الاولى لمشاكل ذلك الحراك وهي الرؤية المستقبلية لعمان ٢٠٢٠ ، ولقد دفع الثمن بدلا منها وزارة الاقتصاد الوطني ، والوزراء المعنيين بالملفات الاقتصادية الذين تم اقالتهم بجانب المسؤولين عن الملفات الامنية . وتم بعد ذلك معالجة أمور ذات طابع اقتصادي بحت بقرارات سياسية مثل توفير ألاف الوظائف المقنعة وتخصيص منح شهرية للباحثين عن عمل وزيادة رواتب الموظفين وقبول اعداد كبيرة من مخرجات الدبلوم العام للدراسة الجامعية على نفقة الحكومة.

كما تم إجراء تعديلات في النظام الاساسي شملت تعديل آليات انتقال الحكم في حالة شغور منصب السلطان - اطال الله في عمره - ومنح صلاحيات لكل من مجلس الدولة ومجلس الشورى يسمح لأعضاء مجلس الشورى بانتخاب رئيس المجلس من بين الاعضاء المنتخبين وإصدار قانون للبلديات يسمح بانتخاب مجالس بلدية ، وتعديل قانون الاجراءات الجزائية و قانون المطبوعات والنشر .

٧. أهداف الدليل الوطني للتنمية :

بالنسبة لعُمان في هذه المرحلة، فإن الدليل الوطني هو بيان عن أهداف عمان الطويلة الأمد (ستكون قصيرة الامد اذا كانت حتى٢٠٢٠م ستكون فى حدود ٦ اعوام فقط) وعن التحديات التي تواجهها السلطنة والفرص المتاحة أمامها مستقبلاً. ويحاول الدليل الوطني الموازنة ما بين ثقافة وتقاليد السلطنة العريقة وعمليتي التحديث والتنمية الاقتصادية.

يهدف الدليل الوطني إلى المساعدة في توجيه صناع القرار في السلطنة نحو تحقيق التنمية المستدامة وخلق مجتمع عصري قادر على الإسهام بشكل فعّال في تقدم الإنسانية. وعليه، فإن الدليل الوطني المقترح يسعى إلى ضمان حدوث استخدام أمثل لكافة طاقات المجتمع البشرية والطبيعية لتحقيق نمو اقتصادي مضطرد، ومن ثم ترجمة معدلات النمو الاقتصادي العالية فى إعادة توزيع الدخل وتقليل التفاوت نحو تحقيق تنمية إنسانية شاملة ومتوازنة. ولذا ، فإن هذا الدليل يأتي استجابة للحاجة إلى إيجاد تكامل بين ركائز التنمية المختلفة والمتمثلة في خمس ركائز مترابطة هي:

- **التنمية البشرية :** العمل على تمكين الإنسان العماني وتعزيز مشاركته الفاعلة في تطور المجتمع من خلال ضمان وصوله الى أفضل الخدمات التعليمية والصحية والإجتماعية، وتوفير السبل لصقل مهاراته المعرفية والإبداعية، وتوسيع الخيارات المتاحة أمامه للتمتع بحياة معيشية كريمة.
- **التنمية الإجتماعية :** السعيّ إلى بناء مجتمع ينعم بالسلم الإجتماعي وتسوده العدالة والتآلف.
- **التنمية الاقتصادية :** وجود إقتصاد وطني مرن قادر على المنافسة ويشارك بكفاءة في إنتاج السلع والخدمات التي تعزز من رفاهية المجتمع الإنساني المعاصر.
- **التنمية المؤسسية :** توفر نظام إدارة للمجتمع يتصف بالاستقرار ويمتلك ضوابط صارمة للمحاسبة والشفافية وضمان النزاهة.
- **التنمية البيئية :** الوصول إلى نظم استغلال للثروات الطبيعية للبلاد تمتاز بالكفاءة وتضمن استدامة هذه الثروات وانتفاع الأجيال اللاحقة من مردوداتها.

٨. محاور الدليل الوطني للتنمية :

بناءاً على ما تقدم يستوجب أن يحظى الدليل الوطني باهتمام أكبر مع ضرورة رصد بيانات حقيقية على مستوى الدولة للتحديات الرئيسية حتى يمكن مواجهتها بشكل واقعي وعملي ووضع حلول عاجلة لمعالجتها في إطار رؤية غير تقليدية ضمن أولويات الإصلاح الاقتصادي وضرورة تكاتف كافة الجهود لحل المشاكل الهيكلية في الاقتصاد الوطني في ظل إستراتيجية تنموية جديدة محورها كل من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع ومساهمات رجال الأعمال والمستثمرين وعليه سوف يسلط الدليل الوطني الضوء على التحديات الراهنة وأساليب مواجهتها في ظل تحديات التطوير الاقتصادي وذلك من خلال المحاور التالية التي تمثل اهم التحديات التنموية في السلطنة :

المحور الأول: استغلال عائدات النفط لتحقيق تنمية مستدامة :

لاشك أن السلطنة تواجه العديد من التحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والتنمية في مضمونها اوأهدافها تشمل خيارات متعددة يتعين الالتزام بتحقيقها وفق جداول زمنية وخطة شاملة للتنمية، وعلى الرغم مما حققتها السلطنة من تقدم ملموس في مسارات التنمية، فإنها لاتزال تواجه تحديات تنموية أساسية يقع في الصدارة منها: ضعف النمو الاقتصادي الحقيقي وتقلبه، التضخم وأثره على المستوى المعيشي للمجتمع، ارتفاع معدلات الباحثين عن عمل وتزايدها، زيادة الاعتماد على واردات الغذاء وغالبية السلع الاساسية، ضعف الأداء في قطاعات الصناعة والسياحة والزراعة والثروة السمكية، تزايد مشاكل المياه وندرتها والنفط وتقلب أسعاره، وهي بحاجة الى تعظيم الاستفادة من الأثر المضاعف للمشاريع والذي يزيد من الروابط الأمامية والخلفية للقطاعات الرائدة من خلال تشجيع إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة المكملة للمشروعات العاملة في هذه القطاعات.

لقد عملت حكومة السلطنة على مدار العقود الاربعة الماضية على تطوير البنى التحتية والتعليم والصحة وتطوير العمل في القطاع الحكومي، ومع التوجه العالمي نحو الاقتصاد المبني على المعرفة فإن الامر يتطلب وضع سياسات اقتصادية تتفق مع الاقتصاد الجديد وتعمل على معالجة القضايا الهامة مثل زيادة معدلات النمو واستدامته وإعادة توزيع الدخول، وإيجاد فرص العمل، وتنويع الاقتصاد، وجلب الاستثمار ورفع كفاءته، وتطوير بنيه السياسات النقدية والمالية. والأمر يتطلب استغلال العائدات الحالية للنفط والتي تقدم فرصة يجب أن لا تفوت من اجل التوجه نحو الاقتصاد الجديد، و إطلاق المبادرات

الخلاقة ودفع بناء البنية التحتية المعرفية وتأهيل العمالة الوطنية لزيادة الاستثمار في الطلب على المعرفة من خلال مبادرات وطنية ترفع الطاقات المولدة والداعمة للإنتاجية والمحققة للتنافسية في قطاعات الإنتاج والخدمات، ومما لاشك فيه أن تهيئة الظروف والرؤية المجتمعية الداعمة للتحول السريع إلى مجتمع المعرفة وللحاق بالتطورات السريعة للاقتصاد العالمي نحو الاقتصاد الجديد يتطلب وجود سياسات للعلم والتكنولوجيا والابتكار، مع آليات تنفيذها، عبر مبادرات وطنية هامة تعني بالتعاون مع القطاع الخاص عبر شراكة اجتماعية واسعة وجديدة توجه الجهود بمشاركة الجميع.

المحور الثاني : التشوهات الهيكلية في سوق العمل العماني:

ستظل مشكلة الباحثين عن عمل التحدي الأكبر التي تواجهه السطنة، وهناك حاجة إلى وضع مسار جديد للتنمية الشاملة المستدامة والمنصفة ومراجعة السياسات التنموية لمعالجة هذه الاشكالية حيث أن إيجاد فرص عمل حقيقية تلبي طموح أبناء الوطن يتطلب التخطيط السليم وتجنب تناقض الأهداف والسياسات والتركيز على الاستثمار في المجالات التي من شأنها تطوير المعرفة ورفع الكفاءة الإنتاجية لدى المواطنين بدلا من المشاريع التي تفاقم الخلل السكاني ولا تحقق عوائد اقتصادية واجتماعية حقيقية، والسعى بالتعاون مع قطاعات المجتمع المختلفة على تحقيق العدالة وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد وتحقيق المكونات الأساسية الثلاثة للتنمية كما ذكرتها تقارير التنمية البشرية الدولية وهي : تحقيق الرفاهية وتحقيق التمكين والقدرة على التغيير.

يتطلب الامر إعادة النظر في برامجنا ونمط خططنا التنموية لمواجهة تحدي التوظيف في القطاع الخاص دون إحداث تشوهات كبيرة في السوق وفرض تكاليف كبيرة لتنفيذ الأعمال والتي من شأنها الحد من القدرة التنافسية وخفض النمو، وإيجاد التوازن بين الإجراءات الإدارية المرهقة وسياسات تقديم الحوافز لاكتساب المهارات التي يتطلبها القطاع الخاص من اجل توظيف المواطنين، مع تفعيل استراتيجيات تنمية الموارد البشرية وتطوير منظومة واضحة وشفافة للتعليم والتدريب لحل إشكالية المواءمة بين مناهج وسياسات التعليم والتدريب المهني ومتطلبات أسواق العمل والشراكة مع القطاع الخاص في تصميم برامج توفير فرص العمل، ووجود استراتيجيات وطنية متوسطة وطويلة الأجل للتشغيل والاحلال، تتضمن الآليات الكفيلة بإيجاد التوازن في سوق العمل والربط بين الأجور والإنتاجية والقدرة التنافسية الدولية، ودراسة القضايا المتعلقة بتنمية المهارات، والإنتاجية، والهجرة والعلوم والتكنولوجيا، مع أهمية فتح قنوات التواصل مع جيل

الشباب لفهم تطلعاتهم وإشراكهم في عملية اتخاذ القرار وذلك بهدف تحقيق الاستقرار الاجتماعي المرتبط بالتوظيف، مع ضرورة وضع استراتيجيات وطنية لتطوير الأعمال الصغيرة والمتوسطة وإيجاد البيئة الكفيلة بنماء أعمالها وتوزيع مكتسبات التنمية بهدف تعزيز الروح الريادية والمبادرات الشخصية التي تكفل العيش الكريم لدى فئة الشباب مع ضرورة استغلال المشتريات الحكومية والمؤسسات العامة كأداة لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وعلى المدى القصير لا مناص من ان تقوم الدولة بدورها الحالى، بطريقة مستمرة ومعلنة تحفز الاقتصاد على توليد الوظائف التى يحتاجها ابناء الوطن والتي بدورها ستعمل على دعم الطلب المحلي الفعال والذى سيؤدى بدوره الى تدعيم القطاع الخاص ليقوم بهذا الدور على المدى البعيد ولحين استكمال قدراته. ولحفز الباحثين عن عمل للانضام لمنظومة القطاع الخاص المنتجة يقترح ان يتم التفكير فى تبنى الدولة برنامج دعم الوظائف - فبدلاً من خلق الوظائف فى القطاع الحكومى بصورة مباشرة – يتم توجيه تلك المخصصات في برامج تهدف لتقديم دعم جزئى مباشر او غير مباشر للمواطنين العاملين فى القطاع الخاص لتحفيز العمل والانتقال التدريجى من القطاع العام للقطاع الخاص ، ويتم ذلك خاصة فى مرحلة بناء القطاع الخاص ثم تنسحب تلك الحوافز حال استكمال امكانيات القطاع الخاص للقيام بدوره بصوره مناسبة، ويجب التنبية هنا على اهمية القطاعات الانتاجية المدعومة التى يجب استهدافها فى الاقتصاد للاستفادة القصوى من آنية ريع النفط.

المحور الثالث: دور الحكومة والقطاع الخاص في التنمية:

لقد استفادت الكثير من مؤسسات القطاع الخاص من الاجراءات الحكومية الداعمة لها طوال السنين الماضية إلا أن مردودها على العملية التنموية كان دون المستوى المأمول وتتطلب المرحلة القادمة تعزيز دور الدولة في ادارة المجتمع، فالدولة ممثلة فى الحكومة يجب ان تلعب دوراً بارزاً كممثلة للإدارة الجماعية للمجتمع. ويتطلب هذا الدور إعلانا لأهداف المجتمع ووضع السياسات اللازمة لتحقيقها. وعلى الحكومة أن تعزز المناخ اللازم لازدهار الأعمال. ومن ذلك تطوير الإطار التشريعي والقضائي وإصلاح القطاع المالي ووضع قواعد عمل الأسواق التي تضمن التنافس وحرية ممارسة الأعمال وتمنع الاحتكار وتوفر البيانات اللازمة لإتخاذ قرارات رشيدة.

يتزايد دور القطاع الخاص بإتاحة الفرصة له في بناء مشاريع استثمارية جديدة من خلال شراكات وطنية وأجنبية أو عن طريق دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة العامة ليصبح أحد الركائز الأساسية في تنفيذ استراتيجيات تنويع مصادر الدخل للدولة ، ودعوة القطاع الخاص كفئة مجتمعية باللالتزام واحترام القانون والابتعاد عن تعميق الممارسات غير الشفافة بما في ذلك إتباع الطرق الفاسدة لتعظيم الارباح، و لابد في هذا الصدد من تقوية الاجهزة الرقابية على القطاع الخاص وتدعيم آليات الحوكمة لمنع الفساد المدمر لأجواء الاستثمار.

المحور الرابع: الأمن الإجتماعي:

مما لا شك فيه أن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى جانب وظيفتها الاقتصادية وظيفة أخرى اجتماعية حيث أنها في المدى البعيد تستهدف رفاهية الانسان ورفع مستوى معيشته، والتنمية الاجتماعية تؤدي إلى جانب وظيفتها الاساسية وظيفة أخرى اقتصادية حيث أنها في المدى البعيد تهدف إلى تحقيق أقصى استثمار ممكن للطاقات والامكانيات البشرية الموجودة في المجتمع والذى اصطلح عليها حديثاً برأس المال البشرى.

ونتيجة للتطورات التي شهدتها السلطنة خلال الأربعة عقود الماضية وما رافقتها من التعقيدات والتي صبغت كافة العلاقات الاجتماعية يتوجب على الحكومة مراجعة العديد من سياساتها الاجتماعية وذلك من أجل رفع مستوى نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واستناداً إلى مقاييس مختلفة بالتعليم والصحة والثقافة والعمل والإسكان وتشمل كل الفئات الاجتماعية، ولكي تنجح المؤسسات الاجتماعية فلا بد لها أن تتكامل مع السياسات الاقتصادية، كما أن تحقيق الأمان الاجتماعي الشامل والدائم شرطاً ضرورياً للنمو والتقدم، ولذلك فلا بد من الوقوف على مفهوم الأمن الاجتماعي وآلياته من خلال مراجعة سياسات أسواق العمل وقطاع التعليم والصحة والبيئة والرعاية الاجتماعية والفقر وقضايا الاندماج والاقصاء الاجتماعى (Social Inclusion and Exclusion) ومجالات أخرى متعلقة بمفهوم التنمية الاجتماعية .

المحور الخامس : التنمية والحكم الرشيد:

ما يزال الحديث عن التنمية الإنسانية المستدامة والحكامة (الحكم الرشيد) في مرحلتهما الأولى ، فحتى عهد قريب كان المقصود بالتنمية هو النمو الاقتصادي، واستبدل التركيز من النمو الاقتصادي، الى التركيز على مفهوم التنمية البشرية والى التنمية المستدامة فيما بعد، أي الانتقال من الرأسمال المادى الى الرأسمال البشري الى الرأسمال الاجتماعي وصولاً الى التنمية الإنسانية ببعدها الشامل، أي الترابط بكل مستويات النشاط السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والبيئي، بالاستناد الى نهج متكامل يعتمد على مبدأ المشاركة بالتخطيط الطويل الأمد في حقول التعليم والتربية والثقافة والإسكان والصحة والبيئة وغيرها.

من هنا نشأت العلاقة بين مفهوم الحكم (الرشيد) والتنمية الإنسانية المستدامة، لأن الحكم الرشيد أو الحوكمة هي الضامن لتحويل النمو الاقتصادي الى تنمية إنسانية مستدامة. ولذا فلا بد من تسليط الضوء على عدد من الموضوعات التي تعيق مسيرة التنمية مثل ضعف المشاركة السياسية ومركزية الدولة وضعف الجهاز الإداري للدولة وترهل هياكله التنظيمية، ودور مؤسسات المجتمع المدني في المساهمة في عملية التنمية والتصدي لقضايا الفساد والفقر.

عموماً فإن أهداف التنمية الشاملة تتطلب تحقيق قاعدة واسعة من الإصلاحات بمعنى أن التنمية تعتمد في أساسها على الإصلاح الاقتصادي، والاجتماعي والسياسي ، وهنا فإن دور الدولة والمؤسسات المختلفة، يُعد عاملاً رئيسياً في تنفيذ برامج العمل لإنجاز الدليل الوطني وصياغة الإستراتيجيات المتوسطة وطويلة المدى ، والتي تعتبر الدولة مسؤولة مباشرة بوصفها الضامن الأساسي للعقد الاجتماعي القائم على أساس العدل والمساواة والإنصاف.

ويجب أن نضيف هنا ايضاً دور المجتمع المدني وهو دور أصبح رئيسياً في المساعدة في مسار التنمية ممثلا للقطاعات التي هي صاحبة المصلحة والتي تعيش المشكلة وتعاني من أثار هذه المشاكل، وبناءً عليه فأن مستقبل التنمية ممكن ومتاح بشرط أن نقوم بتحمل مسؤوليتنا واتخاذ الخطوات اللازمة لنجعله متاحاً.

عليه، فإن مسأله الحكم الرشيد يمكن تلخيصها كما وردت فى الادبيات المختلفة لهذا الموضوع فى وضع عملية اختيار ومراقبة وتغيير الحكومة؛ ومقدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات صائبة وبطريقة فعالة؛ واحترام المواطنين والدولة للمؤسسات التى تحكم التفاعل السياسى والاجتماعى فيما بينهم.

المحور السادس: البعد البيئي:

قدّم تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١١م مساهمة هامة جديدة في الحوار العالمي حول التحدّيات البيئية ونقاط التلاقي بين الانصاف والبيئة ، واثبت مدى الارتباط الوثيق بين الاستدامة ومبدأ الإنصاف أي مبدأ العدالة الاجتماعية ، وإتاحة المزيد من الفرص لحياة أفضل للجميع. وتضمن التقرير الدعوة للإصلاح من أجل تحقيق الإنصاف و حماية حق أجيال اليوم في حياة صحية ولائقة ، وضمان حق أجيال المستقبل ، باعتبار انه التحدّي الإنمائي الكبير للقرن الحادي والعشرين بسبب ما ينجم عنه من مخاطر على رفاه البشر على المستوى الصحي وعلى موارد الرزق خاصة في المجال الزراعي ومصائد الاسماك . وستعمل الاجندة على توضيح معالم الطريق إلى مستقبل بيئي أفضل من خلال استعراض اهم التحديات البيئية المؤثرة في التنمية في عمان وكيفية الاستفادة من الاقتصاد الاخضر وبدائل الطاقة .

وفي هذا الصدد لا بد من الاشارة الى انه بالرغم من الاشادة العالمية بما حققته السلطنة في مجال البيئة ، ليس هناك على أرض الواقع برامج تعنى باعادة استخدام السلع التي تضر بالبيئة مثل منتجات اللدائن. وطورت كثير من دول العالم طرق حديثة لاعادة استخدام والتخلص من النفايات غير الحرق المعمول به حاليا في السلطنة. كما أنه وعلى ما يبدو بأنه لم يتم الاستفادة من الضرر البيئي الذي لحق ببعض المناطق ، مثل المناطق المحيطة بمصنع النحاس في صحار ومناطق التعدين في مختلف مناطق السلطنة ، وحتى المناطق المأهولة بالسكان مثل فلج سيق بالجبل الأخضر الذي تلوث بمخلفات وقود الديزل لعدة سنوات ولا تزال آثاره باقية حتى الآن. ويجدر التحذير هنا الى أن الاكتشاف الوحيد في العالم حتى الآن لصخور تعرف بالـ (Peridotite) والقادرة على امتصاص ثاني اوكسيد الكربون في أراضي السلطنة، قد يحول أراضي السلطنة الى مزبلة لكثير من مخلفات المنتجات الصناعية في العالم. عليه وفي هذه المرحلة المبكرة من الضرورى توخي عدم اقامة صناعات تضر بالبيئة العمانية خاصة وان بعض الدول تسعى الى تصدير صناعات ضارة بالبيئة الى دول اخرى تحت اغراء نقل التكنولوجيا او استقدام رأس المال الاجنبي.

٩. تحديد نطاق التحديات:

يتطلب تدارس كافة التحديات من حيث:

- حجم المشكلة وحدتها وعمقها
- شموليتها
- الحراك (الديناميكية) بشقيه الكمي و النوعي

ولاغراض التخطيط لمستقبل الاقتصاد والمجتمع العماني يتطلب اعتماد مبدأ ومنهج المقاربة التشخيصة، والاستنباط، والعمل على تحديد القيود الحاسمة المجتمعية والاقتصادية التى تعوق اهداف التنمية.

١٠. مراحل إعداد الدليل الوطني للتنمية:

ان إعداد الأجندة الوطنية يتطلب تخطيطاً إستراتيجياً لجميع القضايا الوطنية للمساعدة في اتخاذ قرار منظم يركز على أهم التحديات وكيفية حلها وهذا يعني بالضرورة تشخيص التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية وتلك المتعلقة بالأمن الاجتماعي وإدارة الحكم والفرص واستنباط القيود المرتبطة بالبيئة العالمية والتي لها تأثير مباشر وغير مباشر على الاقتصاد العماني. وعليه يجب ان ينقسم العمل في إعداد الأجندة الى عدة مراحل يتم من خلالها الإجابة على الأسئلة الخمسة التالية:

أولا: تشخيص الموقف الحالى:

عند البدء يجب الإجابة على السؤال أين نحن الآن ؟ وتتم الإجابة من خلال تقييم وضع التنمية في عمان. حيث يتم إجراء مقارنة تحليلية لوضع التنمية في عمان مع أوضاع نخبة من الدول ذات النماذج التنموية" الناجحة" مثل السويد، فنلندا، ايرلندا، سنغافورة، ماليزيا، تايوان، كوريا الجنوبية وغيرها. حيث يتم النظر في مؤشرات التنمية المختلفة للسلطنة ومقارنتها مع الدول التي نسعى إلى الإسترشاد بنماذجها التنموية.

ثانيا: تحديد الغايات (استنباط القيود الحاسمة) والإطار العام للتغيير:

بعد التعرف على الموقف الحالي يتم الإجابة على السؤال أين نريد أن نكون؟ ويتم ذلك من خلال تحديد الرؤية المستقبلية وترجمتها إلى الأهداف.في هذه المرحلة لا بد من تقييم التحديات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد الوطني على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، والإمكانيات المتاحة للتعامل معها؛ ثم استكشاف وتقييم الخيارات التنموية المتاحة (القطاعات الإستراتيجية) على المديين المتوسط والطويل.

ويتم في هذه المرحلة وضع الإرشادات (أو التفاهمات) العامة حول إستراتيجيات التنمية. ومن الأمثلة على ذلك عملية تقاسم وتكامل الأدوار التنموية بين القطاعين العام والخاص (مثل أن يتم الإنفاق على اختيار أحد البديلين التاليين، إما التأكيد على مبدأ آليات السوق الحر ودور الدولة يقتصر على التدخل فى مواجهة حالات "فشل الأسواق" او ان تدعم الدولة قطاعات إستراتيجية معينة مع السماح لقوى السوق بالعمل بحرية في قطاعات أخرى الخ)، تحديد دور الاستثمار الأجنبي فى الاقتصاد، ووضع آليات المحاسبة وضمان النزاهة وغير ذلك من الخطوط العامة المطلوبة في إطار التخطيط التنموي طويل الأجل.

إن الغاية النهائية للأجندة تتمثل في إيجاد إقتصاد متين ذي قاعدة إنتاجية متنوعة وقادر على المنافسة من خلال التوظيف الأمثل لكافة الطاقات البشرية والثروات الطبيعية وتسخيرها بكفاءة لضمان توفر مستوى معيشي رفيع مترافق مع الإرتقاء بالجودة النوعية لحياة أفراد المجتمع العُماني . ويتأتى ذلك من خلال تبني تخطيط تنموي طويل الأجل يهدف إلى إجراء تعديل هيكلي في منظومة الإنتاج الاقتصادي في البلاد والتخفيض المتدرج للاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية ، مع توسيع الخيارات المعرفية والعملية والمعيشية أمام المواطن .

يقترح ان تكون المرحلة الاولى: العمل على وضع اسس خلق القطاعات الانتاجية ضمن سلسلة القيمة المبنية على عائدات النفط الحالية – والتى بالضرورة لا تعتمد عليه فى المدى الطويل بالشكل المباشر- كالقطاع الصناعى (خاصة تلك الصناعات التى تعتمد على الموارد المحلية)، الخدمات التى يمكن ان تتميز بها السلطنة، القطاع الزراعى والسمكى، السياحة، ... الخ؛ ويقترح العمل فى هذه المرحلة على تعزيز نشاط القطاع الخاص وتوسيع دوره بما يتلاءم مع القطاعات الانتاجية الجديدة المقترح الدخول فيها والاستفادة من مخرجات هذا القطاع لتعزيز النمو الاقتصادى فى أطار تكامل السياسات الاقتصادية الكلية مع الاهداف المرصودة لهذه المرحلة، .... وهكذا للمرحلة الثانية والثالثة.

ثالثا : تحديد الوسائل:

بعد تحديد المعالم الرئيسية للمستقبل المنشود يتم الإجابة على السؤال كيف يمكننا الوصول الى هناك؟ ويتم ذلك من خلال مناقشة الآليات المتبعة في التغيير وتقييم البدائل وإعداد خطة العمل التفصيلية . ويتم في هذه المرحلة تحديد القضايا الأساسية في كل قطاع من قطاعات التنمية الرئيسية والفرعية. ويتم جدولتها وفق أهميتها وتأثيرها على المنظومة الكلية وتشابكها مع القطاعات المختلفة .

ويتم في هذه المرحلة كذلك تحديد بدائل الحلول لكل معضلة من المعضلات التي تواجه القطاعات المختلفة ، والبحث في مدى استيفاء الحلول المطروحة في معالجة المعضلات. كما يتم تطوير استراتيجيات ومبادرات مدروسة لمواجهة التحديات القائمة في كل قطاع.

رابعا : سيناريوهات المستقبل:

تتم محاولة الإجابة على التساؤل عن أي التصورات هو الأكثر إحتمالاً للتحقق ؟ في هذه المرحلة يتم بناء نموذج اقتصادي شامل لمختلف المؤشرات الاقتصادية والتنموية وفق سيناريوهات مختلفة في درجة احتمالية الحدوث معززاً بإتباع منهجية إستكشاف آثار مختلف تدخلات السياسات التى يمكن أن تمثل صدمات إيجابية للمجتمع والإقتصاد. النموذج المقترح يجب ان يكون ملائماً لطبيعة مكونات الاقتصاد العمانى ويتطلب جهداً واسعاً على مستوى بناء قواعد البيانات، وهو مطلب أساسي لضمان التخطيط التنموي السليم. كما أن عمليات بناء السيناريوهات تتطلب قدرات معرفية واسعة. وإحدى أهم إيجابيات وجود النموذج هي منح الدولة الاستعداد والجاهزية للتعامل مع غالبية التطورات غير المواتية (الصدمات) . ومن ثم يأتي البحث عن إجابة للتساؤل حول أي من التصورات هو الأكثر إحتمالاً للتحقق ؟.

خامسا : مرحلة التنفيذ والمراجعة :

عند مباشرة تنفيذ الأجندة يجب أن يصاحبه التساؤل حول أين وصلنا ؟ وللإجابة يجب تحديد آلية تضمن التساؤل أولا، ثم الاتفاق على إطار المتابعة والتقييم والتقويم وعلى ضوء النتائج يتم التعديل أوتغيير المسار، إن لزم الأمر. وتوفير كافة مستلزمات ضمان العمل الفعلي من موارد وطاقات . وكذلك يتم إقرار أدوات قياس وتقييم شفافة لتحديد مدى نجاح عملية تطبيق التغيير في كل قطاع . ويتم مراجعة كافة الخطوات المنجزة بالتشاور مع كل الأطراف المساهمة في المشروع .

١١. منهجية العمل:

١. تتحمل الحكومة مسؤوليتها و تتبنى تنفيذ المشروع.

٢. يتولى المجلس الاعلى للتخطيط القيام بدور مدير المشروع ويشكل لجنة فنية رئيسية لاعداد الاجندة الوطنية للتنمية.

٣. ينظم المجلس الاعلى للتخطيط / مجلس الشورى ندوات في مختلف محافظات السلطنة بعنوان " عمان التي نريد " ويشارك فيها كافة شرائح المجتمع يحدد من خلالها التنمية المطلوبة قبل نهاية سنة ٢٠١٢م ويشكل فريق فني لتحليل ما سيتم التوصل اليه في تلك الندوات وبحيث تنبثق التوصيات من لجان مجلس الشورى المشاركة في الندوة ويتم رفعها للمجلس الأعلى للتخطيط لترجمتها لاستراتيجيات وخطط وبرامج.

٤. تشكل اللجنة الفنية الرئيسية مجموعة من فرق العمل لإعداد الدليل الوطني للتنمية يتم تحديدها على اساس الاهتمام والخبرة وفق المراحل المشار اليها اعلاه وتحدد اللجنة الرئيسية على سبيل المثال لا الحصر :-

- آلية العمل و توزيع المهام.
- البيانات و الاحصاءات ذات العلاقة و التي سيتم جمعها.
- توضيح المخرجات المطلوبة من كل فريق، كي يتسنى لرؤساء اللجان الخروج معاً بالتنسيق المطلوب لمخرجات عامة.
- تحديد آليات تنفيذ السياسات والتوصيات ، إذ أن المشكله الاكبر قد تكون في آلية التنفيذ وليس تحديد السياسات.
- امكانية اضافة مواضيع أخرى يتم دراستها كمحاور جديدة ضمن مفهوم التحديات العامة .
- امكانية الاستدعاء والاستعانة بمن تراه الفرق مناسباً لغايات انجاز عملها.
- قيام كل فريق بتحديد المواضيع الأكثر أهمية ضمن المحور الخاص بهم ومن ثم التركيز عليها وتقيمها مع الأخذ بعين الاعتبار التداخلات فيما بينها.
- اقامة مؤتمرات ومحاضرات وندوات وورش عمل لخدمة الاجندة.

٥. أن يكون العمل في اللجان وفرق العمل بشكل متوازي لتوفير الوقت وانجاز المطلوب في الربع الاخير من سنة ٢٠١٤م .

١٢. الجهات الراعية و الداعمة للمشروع:

كما ذكر سابقا ان الدليل الوطني للتنمية يهدف إلى صياغة رؤية مستقبلية متطورة للسلطنة تستجيب لمتطلبات الواقع المعاصر وتحديات المستقبل. وسيتمخض عن هذا الجهد في نهاية المطاف الى الاعلان عن برامج ومشاريع عملية كثيرة تتعلق بالتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها. سيجري تنفيذ البرامج والمشاريع وفق أولويات محددة وضمن إطار زمني وتنظيمي شامل ومتكامل. وهذا ولا ريب يتطلب دعم العديد من الجهات الحكومية وغير الحكومية. وينقسم الدعم المطلوب الى إنجاز هذه المهمة الى ثلاثة اقسام:

أولا: الدعم المعنوي:

يتمثل الدعم المعنوى فى المباركة والاعتراف الرسمي بالمشروع واحتضانة من قبل السلطات العليا بالسلطنة.

ثانيا: الدعم الفني

ويتمثل فى مشاركة المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني والمهتمين من الاكاديميين والفنيين وصناع القرار والاحصائيين فى المشاركة المباشرة فى صياغة الدليل الوطني للتنمية بمراحله المختلفة وتزويد الجهات ذات العلاقة بالمشروع بالبيانات والمعلومات المطلوبة.

ثالثا: الدعم المادي واللوجيستي

ويتمثل فى ايجاد الموارد المالية وتوفير الدعم اللوجيستي اللازمين لتنفيذ المشروع وتوفير الدعم اللوجستى اللازم لتنفيذ المشروع.

والله من وراء القصد

™س خ هـ

الجمعية الإقتصادية العمانية

ص ب : ١٢١١، الرمز البريدي ١٢١، مسقط، سلطنة عمان

هاتف: ٩٠ ٤٤ ٦٦ ٢٤ ٩٦٨+، فاكس: ٩١ ٤٤ ٦٦ ٢٤ ٩٦٨+

info@oea-oman.org www.oea-oman.org